من بدن الانسان اذا المفيد ليست شرطا وكلام كثير من المحققين
يقتضي ان القلب ليس العضو المخصوص في جميع الحيوانات بل الروح
المسمى بالقوة العاقلة والنفس الناطقة الخ احترازية الانسان
انتهى ملخصا ومر عن شرح اداب البحث ان للنفس مراتب اربعة حاصلة
من تصرف النفس الناطقة كل منها يسمى عقلا خاصا وهو صريح في
انها صفات للنفس قايمة بها ويدل عليه صريح كلام الدلجي في اول
مقاصد المقاصد تبعا لاصله قوله كالعلم باستحالة الخ عبارة بعضهم في
كالعلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات وجواز الجايزات ومجاري
العادات انتهى وحاصله انه بمعنى بعض العلوم الضرورية يتوصل به
الى العلوم النظرية قال السيد ولا يبعد ان هذا القول تفسير لقول
الاشعري ان العقل بعض العلوم الضرورية لانه ليس غير العلم والا لجاز
انفكاكهما من الجانبين او احدهما وهو محال وليس العلم بالنظريات
لانه مشروط بكمال العقل وكمال مشروط به فالعلم بالنظريات
متاخر عن العقل بمرتبتين وليس العلم بكل الضروريات لان العاقل
قد يفقد بعضها لفقد شرطه ويرد عليه ان النايم لم يزل عقله
وليس بعالم في حال النوم بشيء من الضروريات لاختلال الالات
وكذا اليقظان حال الدهشة فلا يتم النفي في دليله كما لا تتم
الملازمة انتهى وقد اشرنا لذلك فيما مر عند الكلام على نعم فيه
بغريزة يتبعها العلم الخ قوله وقال الماوردي الخ هو راجع لما قبله
فلا تحسن مقابلته له قوله وقد بسطت الكلام الخ قد نقلنا كلامه
فيما تقدم وهو بسط للكلام على العقل لا على هذا النوع يميز كما
توهمه كلامه بل ليس في معرض الكلام الماوردي قوله متعلق
بالحكم فهو ظرف لغو حال منه اي من الحكم فهو ظرف مستقر متعلق
بمحذوف وجوبا اي كاينا في معرفة الثواب والعقاب قوله بمعنى انه طريق
اليه يعني ان المعتزلة لا يقولون ان الحكم بمعنى الثواب والعقاب ليس شرعي
لانهم لا ينكرون ان الله هو الشارع للاحكام وانما يقولون ان العقل يدرك
ان الله شرع احكام الافعال بحسب ما يظهر من مصالحها ومفاسدها
فهو طريق الى العلم بالحكم الشرعي والحكم الشرعي تابع لهما لا عينها
قوله اي حقايق الاشيا اشار الى ان ال في الحقايق عوض عن مضاف اليه

كل

لكن المعروف كما في المغني انما هو نيابتها عن ضمير الغايب لا عن الظاهر
ولا عن ضمير المتكلم والمخاطب قوله اي السمع تفسير الكلام بالسمع بعيد
عن ظاهر الكلام والمتبادر ان المراد به صفة الكلام ربما يتوقف عليه انواعه
من الامر والنهي ونحو ذلك قال السعد في شرح العقايد بعد قول النسفي
القادر الحي الخ وايضا فقد ورد الشرع بها وبعضها مما لا يتوقف ثبوت
الشرع عليه فيصح التمسك بالشرع فيها كالتوحيد بخلاف وجود الصانع
وكلامه ونحو ذلك مما يتوقف ثبوت الشرع عليه انتهى قال الشارح
في حواشيه تبعا لابن ابي شريف بعد قوله بخلاف وجود الصانع وكلامه
فان ثبوت الشرع اي علمنا بثبوته يتوقف على علمنا بوجود الباري
تعالى وانه متكلم بالامر والنهي فاستدلالنا بالشرع على ثبوت
ذلك دور انتهى وما ذكره السعد هنا ذكر نحوه في التلويح تبعا
لصدر الشريعة وتمسك به بعض ارباب الحواشي في بحث الكلام
وعارض به استدلال السعد على صفة الكلام بالسمع ونا قشه
ابن ابي شريف بان ما في التلويح غير مرضي للسعد ولا يخفى ما فيه
وقد استدل في مقاصد المقاصد كاصله على الحياة والسمع والبصر
والكلام بالسمع وقال في العلم واثباته بالسمع دور قال في الشرح
من حيث ان ثبوتها الذي هو فرع ثبوت ارسال الرسل وانزال
الكتب يتوقف على ثبوت القدرة وقد منع التوقف اذ يمكن ثبوت
صدق الرسل بالمعجزات ويحصل العلم بجميع ما اخبروا به وان لم
يخطر بالبال كون المرسل عالما وهذا مكابرة انتهى وبه يعرف ما في
المقام من الاضطراب وان الشارح لم يعط البحث حقه وانه كان الاولى
ان يقول بناء على اقرار الكلام على ظاهره بعد قوله وكلما يتوقف الكلام
عليه وكذا كلما يتوقف السمع عليه قوله مدركها العقل خاصة
فيه نظر لانها تدرك بالسمع ايضا لكن لا يحتج به على اثباتها قوله
اذ لو ثبتت بالسمع الخ هذا التعليل انما يظهر في نفي كون مدرك
وجود الباري وما بعده السمع على زعمه واما نفي كون مدرك
الحقايق السمع الذي هو بعض المدعى فلا يظهر تعليله بذلك ولم
يظهر وجهه ولا شك ان ثبوت الحقايق منه ما مدركه العقل
ومنه ما مدركه الحس ومنه ما مدركه السمع كما لا يخفى هذا وعبارة

Copyright © King Saud University